في جواب ان الملفوظة غاية ما في الباب انه لكن الجواب محذوف هذا وقد مثل الرضي بالبيت
لوقوع اذن في جواب قسم قبلها وهو ظاهر قوله لو كنت من مازن الى آخره مازن
ابو قبيلة من تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن ايضا في بني صعصعة
بن معاوية وفي بني شيبان واستباح الشي استاصله وبنو اللقيطة بنو ذهل لان
امهم التقطها حذيفة ابن بدر في جوار قد اضربتهم السنة فضمها اليه ثم اعجبته
فخطبها الى ابيها وتزوجها وذهل بضم المعجمة واسكان الهاء والمعشر الجماعة من الناس
وخشن بضم المعجمتين جمع خشن بفتح الاول وكسر الثاني كنمر جمع نمر والحفيظة بالحاء
المهملة والظاء المعجمة الحفيظة التي يحفظ لها اي الغضب واللوثة بالمثلثة وضم اللام
الضعف وبفتحها القوة قال المرزوقي في الرواية الصحيحة ضم اللام وهو لغرض الجوهر
ليغضبوا او يهيجوا لنصرته قوله نحو آتيك فتقول اذن اكرمك اي انا اكرمك
اذن اكرمك لا يقال هذا التفسير يوجب اهمال اذن لوقوعها حشوا لانا نقول الموجب لاهمالها
لها وقوعها حشوا في اللفظ والمعنى وهذا التفسير يوجب وقوعها حشوا في المعنى دون
اللفظ قوله بشرط تصديرها عبر ابن الحاجب عن هذا الشرط بان لا يعتمد ما بعدها
على ما قبلها قال الرضي ويعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة
مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك الموضع
الثاني ان يكون جزاء الشرط الذي قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا
للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني
منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها
بالاستقراء بل يقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو لقيت اذن زيد عمرو او لبئس الرجل
اذن زيد قوله لا تتركني فيهم شطيرا الى آخره الشطير هنا الغريب واهلك بكسر اللام
مضارع هلك بفتحها قال الرضي وقد جاء المضارع منصوبا في هذا البيت مع كونه خبرا عما
قبلها بتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد
لن يقوم قال الاندلسي ويجوز ان يكون الخبر محذوفا اي اني اذل ثم ابتدا قال والوجه
رفع اهلك وحمل او بمعنى الا قوله وابن بابشاذ هو الامام ابو الحسن طاهر بن احمد بن
بابشاذ مات سنة تسع وستين واربعمائة حكى ابن خلكان انه كان يوما في سطح جامع
مصر ياكل شيا وعنده بعض اصحابه يحضره قط فرموا له لقمة فاخذها في فيه وغاب
عنهم ثم عاد اليهم فرموا له شيا فاخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك مرارا فاتبعوه فاذا
هو يدخل الى خربة فيها بيت خراب في سطح ذلك البيت قط اعمى فاذا هو يضع الطعام
بين يديه فلما راى الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم
وبابشاذ كلمة اعجمية معناها الفرح والسرور قوله او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب
لتقدم العاطف حمل لتقدم العاطف علة لجواز الرفع والنصب وذلك باعتبار من قال الرفع
باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب
باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة الفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها إن

المكسورة

إن المكسورة الخفيفة

الكتب يرجع الحنفية قوله وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن
به فحذف المبتدا وابقيت صفته في الشرح والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا وضمير به
يرجع الى عيسى وضمير موته يرجع الى المبتدا المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان
قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه
حكم حذف موصوف الجملة في انه لا يقع الا في الشعر قلت انما ذلك اذا لم يكن المنعوت
بعض مجرور بمن او في وهو في الاية بعض مجرور بمن قال انتهى واقول هذا وهم لان المجرور
بمن او في الذي يشترط في المنعوت ان يكون بعضه ليشترط فيه ان يذكر قبل المنعوت صرح
بذلك ابن مالك في التسهيل وصرح به ايضا غيره حتى الشارح عند الكلام على الا التي
بمنزلة غير وظاهر ان المجرور بمن في الاية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور
صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما يكون كذلك على تقدير ان يكون
الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الا على
انه يمكن ان يكون هذا مراد المصنف بان يكون قوله اي وما احد من اهل الكتاب الا
ليؤمنن به بيانا للمعنى لا للاعراب فليتامل قال المصنف في الكلام على الواو وقوله
التاسع الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول
ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو علي وغيره ونقل ايضا في اخر الباب الثاني عن
الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعن الفارسي انه قال لا يجوز ما
مررت باحد الا قائم قلت ونقل فيه ايضا عن الزمخشري وابي البقاء انهما يريان
جواز ذلك بل قال التفتازاني في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية لا خلاف في جواز
الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل كريم الا اتى لكن في توجيه الخلاف نظر
فانه موجود على انه يمكن ان يقال ما سيقوله المصنف ليس في مطلق الصفة
وانما هو في صفة ذكر موصوفها كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم وفي الكشاف ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لمحذوف تقديره وان
من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها
وفي حاشية التفتازاني فتكون ليؤمنن جملة خبرية موكدة بقسمية المنشائية واقعة
صفة بلا تاويل والاستثناء مفرغ من اعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدا مقدم
الخبر او فاعل الظرف ولو جعل الظرف صفة المبتدا المحذوف والاستثناء في موضع الخبر
لم يبعد انتهى قال ابو حيان ليس ليؤمنن صفة ولا قسمية بل جواب قسم محذوف
والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفائدة وليس الجر والمجرور محط الفائدة فلا يكون خبرا
وكذا الا له مقام والا واردها هما الخبر انتهى فقال الزجاج حذف احد لانه معلوم
في كل نفي يدخله الاستثناء قوله وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنتفع به في الشرح
لا يخفى ان على هذا الذي ليست الحقيقة المشروط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون
مشروطا بالشي ونقيضه قوله اذا اراد الشرط الاصولي هو على ما في اصول ابن الحاجب
ما يستلزم نفيه نفي امر على غير جهة السببية مما ذكره من المرونة حتى لكن لا يفيده

مزاحم صح

Copyright King Saud University